

مساهمة المرأة في الثورات العربية ومستقبلها

مقدمة

كانت المرأة ومازلت تشارك في صنع ثورات التغيير، لم تقيد العادات والتقاليد ولم يكن الحجاب أو عدمه حاجزا لها. فالمرأة العربية أصبحت في الخط الأول في مظاهرات التغيير على أرض الواقع، وعلى مواقع التواصل الاجتماعي تدعم هذه الثورات ليس فقط بالكتابة بل بتغطية الأحداث و نشرها على نطاق أوسع.

فثورات الربيع العربي لم تساهم في الإطاحة بالأنظمة الطاغية فحسب بل في الإطاحة بالصورة النمطية للمرأة، فلم تعد المرأة تنتمي للأغلبية الصامتة بل ساهمت بصوتها وروحها لنجاح الثورة والاطاحة بالانظمة المستبدة.

ولم تشارك المرأة في الميدان فقط بل ساعدت على تربية أولادها على معنى الحرية و كسر القيود ولا ننسى النساء في فلسطين فمنهن نتعلم دوما معنى الثورة.

مشاركة المرأة في الثورات

شهدت المنطقة العربية مع مطلع عام ٢٠١١ قيام حركات احتجاجية وثورات للمطالبة بالعدالة والمساواة والحياة الكريمة، والاطاحة بالانظمة الاستبدادية، وبدأ هذا الربيع العربي في تونس ثم مصر ثم ليبيا ، وقد شاركت النساء في كل هذه الثورات بكل ما تملك من طاقة وقوة .

كان حضور المرأة في ميادين الثورة مبهرا حيث اقتسمت الثورة مع الرجال على قدم المساواة في مشهد غير متوقع في ظل واقع معقد يجعل المرأة في المنطقة العربية رهينة المحبسين

المحبس الأول هو الثقافة الاجتماعية التي تتعامل معها دائما باعتبارها المخلوق الأضعف والأولى بالحماية من الآخرين ومن ذاته أحيانا، الأمر الذي يتحول في أغلب الأحيان إلى قيود شديدة وإيذاء بالغ غالبا ما يفسر بدافع الحب كالقيود على الحركة والعمل والسفر والمشاركة السياسية دائما ما تكون بدافع تجنيبها المخاطر.

أما المحبس الثاني هو التفسيرات الخاطئة للأديان والاستخدام السياسي لها الذي يساهم في خلق مجتمع يتعامل بكثير من الشك والريبة في المرأة باعتبارها إنسان غير كامل العقل والأهلية، بل يعتبرها مصدر للغواية يجب محاصرته وتقييده وإخفائه إذا لزم الأمر.

وفي هذا الإطار يصبح العمل السياسي للشابات والسيدات في المنطقة من المشقة الهائلة، التي تجعل مواجهة العائلة والمجتمع المحيط ربما أكثر خطورة من مواجهة الأمن، حيث تستطيع كثير من الناشطات السياسيات مواجهة الآخر السياسي أو الأمني لكن مواجهة العائلة هو ما يستلزم قدرات خاصة لان معركة الآخر هي معركة سياسية ، أفكار تواجه أسلحة ومتاريس ، يترتب عليها آلام أو جروح يمكن علاجها، أما معركة الأهل معركة كسر الذات يترتب عليها الآم وجروح يصعب معالجتها، عندما تحاط الناشطات السياسيات بضغوط الأهل والأقارب التي تتمثل باتهامهن بالجحود والعصيان والخروج عن السياق الاجتماعي واعتبار مشاركتهن السياسية خروج عن الأدب وسلوك مشين ليس في حق الناشطة فقط، وإنما سلوك مشين يلحق بالعائلة كاملة لاسيما الإناث منها ، وتتحول القريبات والأخوات، وبنات العموم إلى سهام تطلقها العائلة علي قلب وعقل الناشطة تساهم بقدر كبير في كسر إرادتها باعتبارها لا تضر سمعتها فحسب وإنما تضر بسمعة فتيات العائلة وتقلل فرصهن في الزواج، تؤدي في النهاية إلى تساقط أعداد كبيرة من الناشطات السياسيات ليصل قليل منهن إلى التحرر من هذا المحبس والبقاء في العمل العام.

في ضوء هذا الواقع تدفع الناشطات أثمانا باهظة، أثمان لا يراها المجتمع أو حتى رفاق النضال، قد يكون غضب العائلة أو إيذائهن الذي وصل إلى طلاق أحد الناشطات لمجرد وجودها وسط وقفة احتجاجية على الاستفتاء للرئيس في مصر ، حيث كانت ضمن أهداف ميليشيات البلطجية للحزب الوطني ٢٠٠٥ وتم انتهاك جسدها ضمن أجساد أخرى، ولم تكن هي الهدف وإنما مجرد وسيلة لكسر الذات لجميع المحتجين ورسالة على جميع شاشات التلفزيون لكل المصريين ، الذين تسول لهم أنفسهم الخروج عن إرادة الحزب الحاكم أو مجرد النقد ، رغم أن جسدها كان وسيلة استخدمت لتأديب الشعب المصري في حفل تحرش جنسي سياسي لأول مرة أمام جميع الكاميرات، كان الهدف إرهاب الشعب المصري لكن الثمن دفعته وحدها وكان الثمن " الطلاق " والإدانة من العائل .

ناشطة مصرية أخرى فرض عليها أهلها الحجاب ولم تكن قادرة على الخروج من المنزل إلا مرتدية ما اعتبره أهلها صوتا لها وما اعتبرته هي شرط لحريتها ، وكان ظهورها أمام عدسات التلفزيون في الوقفات الاحتجاجية بدون الحجاب أهون من مواجهة الأسرة بأنها لا ترتدية إلا

أمامهم، وبالطبع كانت صفعات الأمن وتعدياتهم في المظاهرات، أقل ضررا وألما من صفقة والدها أمام نيابة أمن الدولة حينما تم القبض عليها، وناشطة ثالثة وجدت تعذيب ضباط أمن الدولة لها أقل وطأة من صفقة على وجهها من والدتها المصدومة بمشاركتها في الوقفات الاحتجاجية الداعمة لعمال المحلة الكبرى في ٦ أبريل.

في هذا الواقع الأليم زود الانترنت النساء بأجنحة حلقت بهن في فضاءات رحبة خارج المحبسين، ففي الوقت الذي كان الأهل يضربون حصار محكما على بناتهن بوضع مواعيد محددة للخروج والدخول وقيود صارمة على الحركة والاختلاط بالأخرين لاسيما الشباب، ويقر عين الأسرة بوجود الناشطة في المنزل ، كانت تتواصل مع مئات الآلاف من الناشطات والنشطاء ، تطرح أفكارها بقوة ودون تمييز ، تشارك وتخطط بعيدا عن القوالب النمطية حول ما يجب على النساء عمله وما لا يجب أو رجاحة عقلمن أو نقصانه ، وربما يفسر هذا المشاركة الكبير للشابات في التدوين أو قيادة العمل السياسي في العالم الافتراضى أكثر من الواقع .

شاركت النساء بقوة نظرا لتحملهن الكثير من المعاناة والتناقض الواضح بين خطاب إعلامي حكومي يتحدث عن إنجازات عديدة لصالح المرأة ، هذا الخطاب نجح في تزييف الوعي ونشر اعتقاد خاطئ بأن المرأة فى كل بلد فى المنطقة حصلت على حقوق فى واقع يسحق الرجال والنساء بشدة ، خلق هذا الخطاب حالة من العدائية لدى قطاعات عديدة فى المجتمع ضد المرأة ، ورغم استخدام النظام لترسانته الإعلامية للقيام بدور دعائي حول دعم قضايا المرأة إلا أن النساء كن أكثر تضرراً من الانهيار القيمي والسياسي والاقتصادي فى المجتمع، ومثلما كان الخطاب الإعلامي أن مصر تعيش أزهى عصور الديمقراطية، كان يروج لان النساء حصلت على حقوقها.

حيث تعامل النظام السابق مع حقوق النساء كقضية تفاوضية بين الخارج والداخل ، يغذى المجتمع عبر الإعلام بقيم شديدة الرجعية حول أدوار النساء وما يجب عليها عمله فى محاولة إلى إيجاد حلول سطحية لمشكلات معقدة ، حيث تروج كثير من الأنظمة لفكرة صعوبة توفير عمل للجميع ومن ثم على النساء إفساح المجال فى سوق العمل للرجال و العمل على تغذية الاتجاهات المحافظة التى كان يعمل أيضا لإرضائها من خلال إعاقه مشروعات النهوض بالمرأة وتفريغ مقترحات التعديلات القانونية من محتواها، ليقدم بين الحين والآخر تعديل شديد التواضع يتم استخدامه بصورة واسعة على المستوى الدولي للتغطية على انتهاكات حقوق الإنسان وإظهار الملف الحقوقي المصري فى حالة ديناميكية .

لذا هبت المرأة جنباً الى جنب مع الرجل لتجلب الربيع العربي وتشرق شمس الحرية مهما كان الثمن باهظاً، فهل ستجد المرأة في هذه المنطقة ضوء في نهاية النفق أم ستجد أنها حفرت قبراً معتقدة أنها حفرت نفقاً للحرية :

تونس

تمثل تونس وضعاً مثيراً للاهتمام، فالبلد العربي الذي كان رائداً في مجال النهوض بحقوق المرأة حيث منحت المرأة الكثير من الحقوق في ظل مجلة الأحوال الشخصية لعام ١٩٥٦ والذي يعتبر الأكثر تقدماً في المنطقة العربية، أصبح نضال المرأة فيه في المرحلة الراهنة لا يهدف تحقيق مزيد من الحقوق للمرأة بل للحفاظ على مكتسباتها القديمة في تونس ما بعد الثورة.

إن تونس ما بعد الثورة تميزها ديناميكية وتجاذبات متعددة أهمها ما يمكن توصيفه بالصراع بين العلمانية التي اتسمت بها الهوية التونسية منذ عقود والإسلام السياسي متمثلاً بحزب النهضة الإسلامي والتيارات المحافظة. هذه التطورات وضعت عراقيل وخلقت تحديات في طريق المرأة التونسية عليها تجاوزها بحنكة وذكاء لتصل إلى بر الأمان.

وعلى الرغم من المشهد المتناقض إلا أن تونس شهدت تطورات ايجابية وأهمها قانون الانتخابات الذي ينص على المناصفة بين النساء والرجال في لوائح الانتخابات الحزبية بالإضافة إلى إلغاء جميع التحفظات التونسية السابقة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة والمعروفة بالسيداو. جاءت هذه الانجازات نتيجة لتضافر جهود الحركة النسوية والنشطاء الحقوقيين والمتقنين الذين كانوا دوماً مساندين للمرأة وحقوقها. كما كان تعيين عدد لا بأس به من هؤلاء الحقوقيين في مناصب صناعة القرار ضمن الحكومة المؤقتة والهيئات المختلفة للثورة داعماً لتحقيق هذه الانجازات لإدراكهم أن المرحلة الانتقالية الحالية سيتمخض عنها العديد من الأفكار والأيدولوجيات المختلفة التي ستحكم البلد مستقبلاً ولن يكون من السهل التنبؤ بما ستخذه من قرارات في هذا الشأن لذلك تم الإسراع في تحصين هذه الحقوق.

مصر

وفي مصر عندما كانت الثورة في أوجها تفتح أفاقاً غير محدودة للتغيير، هوجمت النساء في ميدان التحرير من قبل فئات مختلفة تشمل بعض من كانوا صناع الثورة والتغيير. كما تعرضت بعض الناشطات للاعتقال والتعذيب ولفحص العذرية بسبب مشاركتهن السياسية والمطالبة بحقوقهن. كما استنيت المرأة من عضوية لجنة صياغة الدستور في خطوة بددت الآمال في

إشراك المرأة في العملية الانتقالية، وتم إلغاء نظام الكوتا من قانون الانتخابات بالإضافة إلى خفض عدد النساء في الحكومة المصرية. يضاف إلى ذلك ما تتعرض له النساء من هجمة من الأصولية الدينية والأصولية الاجتماعية تطالب المرأة بالرجوع إلى البيت. والهجوم علي قانون الاحوال الشخصية الذي هو نتاج كفاح طويل لمنظمات المجتمع المدني، فبعد الثورة تم نسبه إلي السيدة سوزان مبارك والقول بأن هذه القوانين هي قوانين الهانم ولا بد من الاطاحة بها كما تم الاطاحة بالنظام السابق.

سوريا

لقد لعبت المرأة السورية دورا مميزا في الانتفاضة الشعبية السورية، في ظل الثورة التكنولوجية والإعلامية السريعة التي تسيطر على العالم.

فلقد كان للمرأة السورية دورا ايجابيا في الإعلام الاجتماعي أو التواصل الاجتماعي وذلك من خلال قدرة النساء علي استعمال هذه الوسائل الإعلامية للتعبير عن دورهن وأفكارهن وتحررن في مجتمعنا العربي . ويعود هذا بالأساس إلى حالة الوعي التي بدأت تسود وتنبور في المجتمعات العربية النائية عامة وسورية خاصة ،والذي يعود بالأصل إلى ارتفاع مستوى التعليم وتحديدا عند النساء. وقد كانت النساء تتعامل مع الثورة السورية من منطق ثابت بأنها إحدى ركائزها وليس تابعة فيها. لقد شاركت النساء في المظاهرات والمسيرات التي تشهدها قرى ومدن سورية بطريقة مميزة من خلال الهتافات، وصناعة الشعارات والخروج إلى الشوارع في ظل القمع والقتل والبطش الذي يقوم به النظام السوري على يد عصابات وفرق الموت وكتائبه الأمنية والشبيحة التي يرعها النظام وقد رفعت اللافتات التي كتب عليها المرأة تريد تغيير النظام. لم يكن نصيب النساء أفضل من الرجال ، لقد تعرضت النساء في المظاهرات الاحتجاجية لإطلاق الرصاص الحي الذي أردهن قتيلات وجريحات.

ليبيا

لقد شاركت المرأة بكل قوة في ثورة ليبيا للمطالبة باسقاط حكم القذافي، ولجأ القذافي وجنوده إلي محاولة كتم صوت المرأة وابعادها عن المشاركة في الثورة من خلال الاعتداء الجنسي عليهن، فلقد لجأ جنود القذافي إلي اغتصاب النساء كمحاولة منه لإبعادهن عن المسرح السياسي، فما كان منهن سوي الاصرار علي الاستمرار ، وكلنا نتذكر إيمان العبيدي التي فضحت القذافي وجنوده عبر وسائل الإعلام وتوضح أن استخدام النساء كسلاح أحد الجرائم التي أستخدمت في حق هذا الشعب التواق للحرية .

لقد كان المجتمع ينظر باحتقار إلى المرأة التي تتعرض للسجن باعتبارها قد تعرضت حتماً إلى التحرش الجنسي والاغتصاب، وهما أمران مشينان، ولكن بعد الثورة تغير هذا الوضع وصار الناس ينظرون بإجلال إلى ضحايا الاعتقال السياسي، لأنهن يدفعن ثمن التنعم بالحرية .

اليمن

لقد رفعت الثورة في اليمن الحجب عن المرأة ووضعتها على طريق المشاركة الواسعة في صنع التغيير. و استطاعت المرأة أن تتجاوز العادات والتقاليد التي تحدد حركتها، وصار معتاداً حضورها في كافة الميادين مع الرجال، وقد تعرضت النساء للضرب والاعتقال بسبب مواقفهن السياسية، والمحافظات اليمنية المتمسكة بالتقاليد أضحت اليوم لا تضع أي عائق أمام مشاركة المرأة في مسيرات الاحتجاج والتظاهرات، فيما يعد تطوراً إيجابياً .

البحرين

بدأت الاحتجاجات البحرينية ٢٠١١/٢/١٤ م متأثرة بموجة الاحتجاجات العارمة التي اندلعت في الوطن العربي مطلع عام ٢٠١١ م وبخاصة الثورة التونسية و ثورة ٢٥ يناير المصرية اللتين أطاحتا بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي والرئيس المصري حسني مبارك. قاد هذه الاحتجاجات المعارضة التي تطالب بإصلاحات سياسية واقتصادية.

و كانت النساء بين الموجه الأولى التي نزلت الى دوار اللؤلؤة في العاصمة - بعضهن مع أطفالهن - للمطالبة بالتغيير. ووجدت الحركة البحرينية شخصية رئيسية في زينب خواجة، التي أضربت عن الطعام احتجاجاً على ضرب زوجها وإلقاء القبض عليه .

التحديات التي تواجه المرأة بعد نجاح الثورات

من الصعب التطرق للتحديات التي تواجه المرأة في مرحلة التحول الديمقراطي دون إلقاء الضوء على الدور المتميز الذي قامت وتقوم به المرأة في الثورات العربية جنباً إلى جنب مع الرجل من أجل تحقيق الحرية والعدالة الاجتماعية. فقد قامت المرأة بشجاعة وإبداع بدور مركزي كان محورياً في عملية الإطاحة بالأنظمة المستبدة مما رفع من سقف آمالها في تحقيق المساواة والكرامة في ظل مجتمعات تسودها الحرية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. ولكن لم تلبث هذه الآمال أن اصطدمت بواقع أليم اتسم بالتخلي عن المرأة في مشهد كان مألوفاً في تجربة النساء الجزائريات بعد التحرير والفلسطينيات بعد اتفاقية أوسلو وفي تجارب عديدة لنساء في

دول شهدت تحولاً ديمقراطياً في بقاع مختلفة من العالم. وعلى الرغم من أن الدول العربية تتميز بالتشابه في الملامح العامة الناتجة عن الموروث الثقافي والبنية الاجتماعية والسياسية والدينية إلا أن هناك تبايناً يضيف خصوصية على تجربة كل دولة وتتعرض على طبيعة وديناميكية الحراك الديمقراطي بالإضافة إلى الاختلاف بالنسبة لظروف وواقع المرأة في هذه الدول الاشكاليات التي تواجه المرأة العربية .

ويمكن تلخيص التحديات التي تواجه المرأة في مرحلة التحول الديمقراطي فيما يلي:

- دور الأنظمة السابقة التي استخدمت النهوض بحقوق المرأة وسيلة لتحسين صورة النظام على المستوى الدولي وربطت الانجازات في المجال النسوي بالسيدات الأوائل مما رسخ في اللاوعي للمواطن العادي الربط بين النظام وحقوق المرأة. أدى هذا في الكثير من الأحيان إلى المطالبة بإلغاء القوانين المتطورة التي حققت بعض الإنصاف للمرأة في كل من مصر وتونس وخصوصاً قانون الخلع في مصر. أضف إلى ذلك وجود نفور من بعض فئات المجتمع لكل ما يتعلق بالخطاب النسوي بدعوى انه خطاب مستورد من الغرب.
- توفير الثورات وما نتج عنها من الإطاحة بالأنظمة المستبدة سقفاً من الحرية أتاح الفرصة لقوى كانت مقموعة في السابق لتتنشط في المجال السياسي والاجتماعي. هذه التيارات تشمل الكثير من الأفكار الدينية والاجتماعية المتشددة مما أنتج خطاباً أكثر محافظة يجد من النساء هدفاً سهلاً حيث يربط الهوية الدينية بزي المرأة وتصرفاتها.
- في بلد مثل تونس أدت الإطاحة بنظام بن علي وزوال القمع الذي لم يكن يستهدف الإسلاميين فقط بل حاول طمس المشاعر الدينية واللاملاح الإسلامية للمجتمع التونسي

لعقود، إلى عودة المجتمع التونسي لطبيعته والتعبير عن نزعتة الدينية بحرية كأى مجتمع آخر. انعكست هذه العودة في الازدياد الملفت للنظر لعدد النساء المرتديات للحجاب ومجاهرة الناس بمواقفهم وميولهم الدينية التي كانت مكبوتة لزمان طويل. أدى ذلك إلى خلق أجواء جديدة يميزها الاختلاف في الرأي والتجاذب والصراع الفكري والأيدولوجي المتمركز حول مفهومي العلمانية والدين.

- عدم وضوح الرؤية بالنسبة للمستقبل والحاجة الماسة للأمن والأمان بالإضافة إلى الحاجة للاستقرار السياسي الذي يؤدي غالباً إلى مزيد من الازدهار الاقتصادي والتطور الاجتماعي.
- غياب الوضوح بالنسبة للاتجاه الفكري الذي ستسلكه الديمقراطيات الناشئة في المنطقة وذلك لغياب البوصلة القيادية ذات المرجعية الفكرية الواضحة ووجود الكثير من اللبس والضبابية السياسية والفكرية على الساحة.
- عدم قدرة مؤسسات المجتمع المدني الى العمل على حماية مبادئ حقوق الإنسان وحقوق المرأة كجزء لم يتجزأ من حقوق الإنسان
- غياب الرؤية لدى كل من يتسلم السلطة بعد الثورات بأن إشراك المرأة على قدم المساواة فى صناعة القرار السياسي والاقتصادي أحد ركائز المشروع النهضوى للتقدم وإنجاح الثورة إستثمار كل الطاقات البشرية فى المجتمع " يمكن أستثناء تونس فى اللحظة الراهنة حيث تم اتخاذ تدابير قانونية لمشاركتها السياسية "

